ISSN: 2437-0827
DOI:5424/IJO/21547
مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات
مجلد: 02 عدد: 14 السداسي الأول 2020

تمكين المرأة في ريادة الأعمال بالجزائر

[1] **بدوي سامية**، طالبة دكتوراه، المدرسة العليا للتجارة، etd_bedoui@esc-alger.dz
[2] **بوخدوني صبيحة**، أستاذة مساعدة، جامعة البليدة 2، samiabedoui5@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/06/16 تاريخ القبول: 2020/02/24 تاريخ النشر: 2020/07/05

ملخص:

تتمثل الترتيبات الموضوعة في هذا المجال من طرف الدولة الجزائرية في تسهيل قيام الشباب بإنشاء شركات ومشاريع خاصة من خلال: الإعفاءات الضريبية والاعتمادات بمعدلات منخفضة للغاية، وذلك وفقا لمعايير المعرفة(الخريجين) وربحية المشروع دون مراعاة الترابط الاجتماعي أو الجنس، من خلال هذا النهج، أبدت الحكومة رغبة كبيرة فيما يتعلق بتنمية روح المبادرة في الجزائر، لكن معدل النساء المشتغلات بالأعمال الحرة لا يزال منخفضا نسبيا.

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على الحواجز الاجتماعية والثقافية التي تواجهها النساء في ريادة الأعمال الحرة في المجتمع الجزائري خاصة، ثم معرفة الاستراتيجية المناسبة لمرافقتهم من أجل تحقيق تقدم في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال، المرأة، الحواجز الاجتماعية والثقافية، الجزائر.

Abstract:

The arrangements put in place, is to ease young or less young create their business through facilitations as: tax exemptions and credits at very reduced rates, in relation to the knowledge criteria (graduates) and the profitability of the project without taking into account social connectedness or sex. Through this approach, the Government displayed a considerable desire in terms of development of entrepreneurship in Algeria. But the women entrepreneurs' rate remains relatively low. In this work, we will try to make the point about socio-cultural barriers that women face; it will then try to see to what extent the accompaniment for their being useful.

Key words: women's entrepreneurship, accompaniment, Algeria, socio-cultural barriers

مقدمة

بذلت الجزائر منذ الاستقلال جهودًا كبيرة من أجل التنمية الاقتصادية من خلال تكريس ميزانيات ضخمة لتنفيذ العديد من البرامج كان آخرها "برنامج الانتعاش الاقتصادي" الذي بدأ تجسيده خلال الفترة ما بين (2001–2014) واستلزم ميزانية قدرت 432 مليار دولار. ومن ابرز أهدافه تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية مع تقليل البطالة، وهذه الأخيرة أخذت هامشًا مهمًا جدًا من برامج الدولة، حيث تدعمت الأجهزة إدراجها في عالم العمل، وقد تم تنفيذ التطبيقات لسهولة الوصول إلى العمل في القطاعين العام والخاص وكذا الشركات وقطاع الاستثمار من ناحية أخرى.

إضافة إلى ذلك تهدف الدولة الجزائرية إلى إعداد ما بعد النفط وطلب الاستثمار من قاعدة اقتصادية متينة. فالترتيبات الموضوعة سطرت من اجل التخفيف على الشباب الأقل إنشاء لأعمالهم من خلال التسهيلات مثل: الإعفاءات الضريبية والإئتمانات بمعدلات منخفضة للغاية أما فيما يتعلق بمعايير المعرفة (الخريجين) وربحية المشروع دون مراعاة الترابط الاجتماعي أو الجنس، كما أبدت الحكومة من خلال هذا النهج رغبة كبيرة فيما يتعلق بتنمية روح المبادرة في الجزائر بغض النظر عن النوع الاجتماعي أي من دون أي تمييز واضح، بيد أن نسبة النساء صاحبات المشاريع لا تتجاوز 3.2٪ من إجمالي القوى العاملة وفقا لإحصاءات المركز الوطني للسجل التجاري[1]. وإذا قارنا هذا الرقم مع رقم البلدان المتقدمة مثل: 4.5 ٪ في ألمانيا، 5.2 ٪ في المملكة المتحدة وأكثر من 10 ٪ في الولايات المتحدة [2]، كيف يمكن أن نفسر هذا التناقض؟ ما هي الحواجز التي تجعل المرأة تنشئ شركات أقل من الرجل؟ هل هذه مشكلة في التعليم أو الدراية أو بسبب الممارسات الاجتماعية والثقافية التمييزية؟ هذه هي الحقيقة، هو البديل؟ نعتقد أن المرافقة تستخدم لمساعدة النساء على التغلب على هذه العقبات، واستعادة الحافز واحترام الذات، لتكون دائمًا كفاءة في ما يفعلونه.

مشكلة الدراسة: للمرأة الجزائرية دور كبير وفعال في مختلف جوانب الحياة، فما أنجزته وحققته منذ الاستقلال، وفي ظل الإمكانات التي وفرتها الدولة والتخصصات العديدة التي توفرها الجامعات الجزائرية للمرأة، بدأت أعداد الخريجات الجزائريات تتزايد عاما بعد عام سواء من مختلف مؤسسات التعليم العالي ومراكز التكوين، وبدأت مشكلة توفير العمل المناسب لهن تظهر كقضية تحتاج للمعالجة العقلانية، وأصبحت ضرورة التفكير في توجهات مستقبلية لخطط التنمية اللاحقة بمنح أهمية خاصة للمرأة، وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في الأنشطة التنموية في إطار ما تقتضي به القيم والتعاليم الإسلامية ،وأيضا زيادة معدلات المشاركة في سوق العمل ودعم فرص التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية. من هنا جاءت هذه الدراسة للوقوف على واقع تمكين المرأة في قيادة مشاريعها الخاصة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، اعتمادا على تحليل الإشكالية في هذا السياق وما يظهره من معوقات وتحديات، أملا في الوصول إلى استراتيجية لمعالجة هذه التحديات وتحقيق اندماج أفضل للمرأة الجزائرية في سوق العمل وفي عملية التنمية.

سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ماهي الحواجز التي تواجهها صاحبة المشروع الجزائري، وماهي أساليب واستراتيجيات دعمها في هذا المجال؟

أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه المرأة في قيادة مشاريعها الخاصة من خلال إلقاء الضوء على الجوانب الآتية: معرفة أهمية عمل المرأة ومساهمتها في المجتمع، الكشف عن أهم التحديات الاجتماعية

والثقافية التي تواجه صاحبة المشروع في قيادة عملها، وكذلك الكشف عن أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه المرأة العاملة، كما هدفت الدراسة إلى تقديم بعض المقترحات للتغلب على تلك التحديات، ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة سنعالج الموضوع من خلال ثلاث نقاط أساسية:

1. الواقع الإحصائي لصاحبات الأعمال في الجزائر
2. الحواجز التي تعترض صاحبة المشروع الجزائري
3. دور الدعم في تطوير ريادة المرأة في الجزائر

تتميز ريادة الأعمال النسائية بندرة الدراسات والأساليب المنهجية، ويعتبر محاولة التعريف في السياق الجزائري أكثر صعوبة لأسباب مختلفة:

أولاً: تعتبر الأرقام الرسمية لعدد النساء المشتغلات بالأعمال الحرة سطحية.

ثانيا: الخلط المفاهيمي بين المقاول والجهات الفاعلة الاقتصادية الأخرى في النهاية فإن الأدبيات الأكاديمية الجزائرية ذات الصلة حول سيدات الأعمال سيئة للغاية.

من ناحية أخرى، إن ندرة الدراسات تؤكد الحاجة ولكن أيضًا من الحكمة اعتماد تعريف مناسب لرائدة الأعمال في سياق وطني لإجراء بحث حقيقي حول الموضوع طالما أن الموضوع لا يزال يتعين استغلاله[3]. ومع ذلك، هناك بعض الأعمال التي ساعدت هذا الانضباط في جذب المزيد من الباحثين على غرار الدراسة التجريبية التي أجرتها نورية بن غبريط لرائدة أعمال جزائرية، وكذا أعمال الآنسة عبد الله ضيف من خلال ما حددته من عقبات تواجه صاحبات المشاريع الجزائرية[4].

إضافة إلى للعمل الذي قامت به السيدة (Fatou SARR) **"ريادة الأعمال في السنغال: تحويل تقارير الصلاحيات"** أن يشكل قاعدة نظرية نظرا لما تتمتع به كل من الشركتين السنغالية والجزائرية من نفس الخصائص الاجتماعية. فهذا العمل هو جزء من مشروع تطوير الشركات مما يسمح بتعريف السياسة التي من المحتمل أن تدفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان العالم الثالث، ونجد أيضا الدراسة التي أجراها (A.DIF) في سنة 2013 حول الحواجز الاجتماعية والثقافية التي تواجهها المشتغلات بالأعمال الحرة على أساس يومي، إضافة إلى تقرير (GEM) الذي قدم قاعدة بيانات مهمة.

أولا : الواقع الإحصائي لصاحبات الأعمال في الجزائر

لقد قامت الباحثة نورية بن غبريط بدراسة تجريبية عن صاحبات أعمال نبذة عن صاحبات المشاريع الجزائرية في سنة 2009، والتي شملت المستوى الوطني، فقد بلغت نسبة 17.10٪ رائدات أعمال منهن 83٪ تم توظيفهن بطريقة رسمية فهذا ما يفسر أن هؤلاء النساء يحملن حقًا استدامة أعمالهن على عكس الاعتبارات التي تصنّف النساء في الجزائر على أنهن في ريادة أعمال من أجل البقاء، أما الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لهن فهي تتوزع كالأتي:

- ✓ **الفئة العمرية** : بلغت تتراوح أعمار نسبة 48٪ من صاحبات المشاريع ما بين (36–65) سنة. تليها نسبة 40٪ تتراوح أعمارهن ما بين (26–35) سنة.
- ✓ **المنطقة السكنية:** تقطن نسبة 73٪ من صاحبات الأعمال في المناطق الحضرية بشكل خاص في المدن الكبرى.

- ✓ **الحالة الاجتماعية:** تشهد هذه الفئة ارتفاع في نسبة غير المتزوجات حيث بلغت النسبة 44٪ تليها نسبة 43٪ من فئة متزوجات. بينما عدد قليل جداً من النساء المطلقات أو الأرامل.
- ✓ **المستوى التعليمي:** استحوذ التعليم الثانوي على النسبة العليا من صاحبات المشاريع 41٪ تليها نسبة 27٪ منهن متحصلات على المستوى المتوسط، بينما المستوى الجامعي فقد بلغ نسبة 24 % ومن ناحية أخرى، يعتبر قطاع الخدمات هو الأكثر استحواذا من طرف صاحبات الأعمال على غرار الكمبيوتر، الانترنت، الاتصالات، ومجلس استشارات التدقيق، بينما فيما يتعلق حجم الشركة فهي غالبا تصنف ضمن أعمال صغيرة توظف ما بين 10 و49 شخصًا.

وقبل أن نتطرق إلى العنصر الموالي الذي يتناول أهم الحواجز التي تعترض صاحبة المشروع الجزائري سنحاول الالتفات في بعض الأسطر إلى اهمية عمل المرأة ومدى مساهمتا في تطوير اقتصاد البلد فيما يلي:

إن لعمل المرأة إيجابيّات عدة منها: تعتبر المرأة نصف المجتمع، وتمتلك طاقات عظيمة وإمكانات كبيرة لم تستهلك بعد. يعد عمل المرأة قيمة اقتصاديّة للدولة، يوسّع عمل المرأة من آفاقها، كما يبرز وينمّي مقوّمات شخصيتها، ويشغل وقت الفراغ لديها. يشعرها بقيمتها في المجتمع، يجعلها تكتسب مهارات جديدة سواءً ذهنية أو مهنية تنمّي مواهبها وثقافتها، يجعلها تكتسب خبرة التعامل مع مختلف النّاس، ممّا ينعكس إيجابيّاً على منزلها وأهلها. كما أن مجالات عمل المرأة من وجهة نظر إسلاميّة الدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتحفيظ القرآن والسنة النبوية، التعليم والتدريس. مجالات الطب والتمريض الخاصّة بالنساء مثل التوليد والنسائية، الخدمة الاجتماعية، والأعمال الخيريّة في المجتمعات النسائيّة كالجمعيّات الخيرية والتعاونيّة.

على ضوء ما سبق يمكن أن نؤكد أهمية دور المرأة في المجتمع وفي تطوير وتنمية إقتصاد البلد، حيث تساهم في مختلف القطاعات والأعمال، كما اعتبر المفكر صادق جواد سليمان في إحدى مقالاته بأن " العالم بأسره قد أفاق على حقيقية أن في تحجيم وضع المرأة تحجيم لوضع المجتمع ،أي أن في تفويت الاستفادة القصوى من المواهب والقدرات النسوية تفويت للاستفادة القصوى من المواهب والقدرات المختزنة في الرصيد الوطني، وأن تخلف المرأة في أيما مجتمع سرعان ما ينقلب إلى تخلف المجتمع ككل. في المقابل، المرأة بدورها، وبباعث من وعيها الذاتي، أفاقت على حقيقة أن ما يعني الرجل يعنيها، فلا يوجد شأن حياتي لا يتشاركان الاهتمام به، بما في ذلك، بل في مقدمة ذلك، القضايا الكبرى: كمنع الحروب، الحفاظ على الأمن، حماية البيئة، مكافحة الأوبئة، إثراء الثقافة، إزالة الفقر، محو الأمية[5].

ثانيا: الحواجز التي تعترض صاحبة المشروع الجزائري

تعتبر مساهمة المرأة، في جميع أنحاء العالم، مساهمة كبيرة في الاقتصاد وسوق العمل من خلال عملها في القطاعين العام والخاص، وتعد عدم المساواة المستمرة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أحد أهم الأسباب في إدامة تبعية المرأة وجعلها أكثر عرضة للعنف، على وجه الخصوص، وكذلك الاستغلال، وغيرهما من أشكال الانتهاكات. ويمكن أن يُفضي إنفاذ حقوق المرأة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، في حد ذاته، إلى تحول، ليس فقط من حيث ضمان توفير احتياجات المرأة المادية المباشرة، ولكن أيضاً من حيث إعادة التشكيل الجذرية لعلاقات القوى غير المتساوية

بين الجنسين. حيث أن الاهتمام بحقوق المرأة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، يجب أن يكون استراتيجية ذات أولوية في التعامل مع عدم المساواة الاجتماعية التي تعانيها المرأة في العالم ككل.

وقد بينت الدراسات الباحثة في الموضوع على استحواذ حقوق المرأة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية على اهتمام المجتمع الدولي خلال العقد الماضي بشكل متزايد. من خلال زيادة الاعتراف بالمساهمة الكبيرة التي تقدمها المرأة في الاقتصاد العالمي من خلال جهودها الإنتاجية والإنجابية، والاعتراف باستمرار تهميشها على المستوى الاجتماعي من خلال التوجهات الجديدة في الحياة الاجتماعية والثقافية، والتي تسعي إلى تحديد نفاذ المرأة إلى الحياة العامة. هذه الأسباب وأخرى، أدت جميعها إلى وضع حقوق المرأة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في بؤرة الاهتمام. فبعد أن كان يُنظر إلى تلك الموضوعات على أنها مسائل هامشية في إطار اهتمامات حقوق الإنسان، أصبح حضور كل حقوق المرأة (المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية) أمرا ضروري لابد منه.

كما تعتبر الدراسات أن الحواجز والعقبات التي تعترض تطوير ريادة الأعمال لدى الإناث لها صلة بين ريادة الأعمال والجنس، ففي الوقت الراهن تجذب ريادة الأعمال لدى الإناث العديد من الباحثين الذين يحاولون فهم الأسباب التي تجعل ريادة المرأة صعبة في جميع أنحاء العالم. حيث خلص بعضهم إلى أنه لدراسة مكان صاحبة المشروع لابد من تحليل المحيط الاجتماعي والثقافي لبلدها الذي نشأت فيه.

تدعم دراستنا هذه الفرضية القائلة بأن الرجال والنساء يتبعون عمليات مختلفة في ريادة الأعمال، مشاريع النساء أكثر احتمالا من الرجال في التوفيق بين الحياة المهنية والمسؤوليات الأسرية، يأتون أيضًا لإدارة النزاعات والنظر في الوقت والمكان لإنشاء شركات جديدة، وقد خلصت البحوث التي أجريت حتى الآن إلى أن النساء المشتغلات بالأعمال الحرة يختلفن عن الرجال فيما يتعلق بـ: الدوافع والخصائص الشخصية وعلاقاتهن مع أصحاب المصلحة وطريقة إدارتهن للشؤون. والعقبات التي يواجهنها هي مستوى تعليمهن، وصعوبة التوفيق بين المطالب والمسؤوليات العائلية، ومحدودية وصولها إلى التمويل، والوصول إلى تدريب محدد ... إلخ).

وحالة الجزائر أكثر تعقيدًا، لا تزال ظاهرة الشركات التي ترأسها نساء غير محددة بشكل جيد في الجزائر، وقد أكدت الملاحظة Anne Gillet (2007) التي تؤكد مع الأسف أن الدراسات هي تقريبًا ليست موجودة حول رائدات الأعمال في الجزائر، مما جعل إجراء البحوث أمرًا صعبًا للغاية. لكن مازال من الصعب تجميع صورة كاملة عن صاحبة المشروع الجزائري بسبب عدم وجود بيانات إحصائية موثوقة حتى الآن كتصنيف نهائي. ومع ذلك، فإن الدراسات التجريبية التي أجريت مع صاحبات المشاريع إما من خلال شبكات المعرفة أو جمعيات صاحبات المشاريع أو عن طريق دراسات حالة هياكل دعم ريادة الأعمال، أظهر أن صاحبة المشروع الجزائري لديه كل الأصول ليكون منظم أعمال ناجحًا ويسعى لتطوير حالتها بشكل مستمر، لكنها تظل متواضعة جدًا مقارنة بالمخاطرة في العمل وتفضل العمل المتواضع في الحجم والقطاع.

فمن أهم العوائق التي تعرقل صاحبة المشروع الجزائري "الزوج"" نظرا لتنشئته الاجتماعية التي بنيت على حرية الرجل في اختيار أي مهنة يرغبها بينما تكتفي المرأة بالعمل في مهن محددة كالتعليم، الصحة والقطاع الخدماتي .فهذا أيضا ما

توصلت إليه (Fatou SARR) "الزوج هو أول عقبة أمام نجاح المرأة لكنه يمكن أن يكون أكبر مؤيد لها بمجرد أن يفهم"[6] فهذا ما يظهر القيود الاجتماعية بين الجنسين والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية ما بينهما.

فأمام هذا الوضع قامت النساء السينغاليات بتبني حلول من أجل الدفاع عن حقوقهن في تولي مشاريع خاصة بهن وكان ذلك عن طريق تجمعاتهن وإنشاء شبكات محلية، فوفقًا للمؤلف فإن النهج الذي تتبعه منظّمات المشاريع بشكل عام والنساء بشكل خاص في السنغال يتطابق مع منهج التنمية الداخلية: حيث تنظم النساء هياكلهن الخاصة لتراكم رأس المال وتشكل ممارساتهن الاقتصادية رابطًا بين المنطق الفردي والمنطق الجماعي المقبول للمجتمع، يبدو أن هذه الحلول تجلب الأمل لريادة الأعمال لدى النساء في الجزائر قد لا يكون بنفس الأسلوب ولكن الغرض نفسه هو أن دساتير شبكات المتعاقدين تطور المرافقة في الجزائر لمساعدة هؤلاء النساء بالتأكيد على التطور والازدهار في أنشطتهن.

وبالحديث عن تحديات المرأة في المجتمع الجزائري ، فهي تواجه الكثير من التحديات في الجانب الاستثماري، منها قلة الخبرة، والتنافس الشديد، والثقافة التقليدية التي تحصر دور المرأة في قطاعات ومجالات محددة، غير أنّ من أبرز الأسباب التي تُعاني منها المرأة الجزائرية هو غياب القوانين والتشريعات الداعمة التي تمكنها من الخوض في مختلف مجالات الاستثمار بشكل مُيسر وآمن، ولا يوجد ضمانات قانونية تحمي المرأة في مجال العمل، وتوجد الكثير من القوانين والتشريعات التي تمثل تحدياً أمام المرأة في مجال الاستثمار. كما أنه على أرض الواقع لا نرى ذلك التأثير الكبير لتواجد المرأة الجزائرية في القطاع الاقتصادي لوجود عدة تحديات اجتماعية، وسياسية، واقتصادية.

ويمكن أن نفسر هذا إلى تعدد أدوار المرأة داخل وخارج البيت مما يؤدي إلى عدم الاستمرارية في إدارة مشروعها الخاص، حيث أنّ قيام المرأة بعدّة أدوار وعدم قدرتها على التوفيق بين تلك الأدوار هو من أكثر المعوّقات التي تواجه المرأة العاملة، ومن هذه الأدوار نذكر: دورها المهني، ودورها كزوجة في البيت، ودورها كأم ومطلوب منها التواصل مع صغارها، بالإضافة الى قيامها بأعمال المنزل، وحتى تستطيع تحقيق هذا التوازن، فلا بد لها أن تراعي التخطيط السليم لذلك وتتعامل بعقلانيّة ومهارة. كما تعتبر بعض الآفات الاجتماعية التي تسيء إلى كرامة المرأة أحد أهم المعيقات التي تواجهها المرأة في قيادة أعمالها مثل التحرّش: بجميع أنواعه سواءً الجنسي، أو اللفظي، أو المعنوي.

ثالثا: دور الدعم في تطوير ريادة المرأة في الجزائر

1. **دور الدعم في تعزيز روح المبادرة:** يتعلق الأمر بمرافقة المبدعين لتطوير مهاراتهم من خلال عملية التعلم الفردي، فالهدف من ذلك هو جعلهم يعملون على تعميق الصلة بين تطلعاته وموارده والمهارات التي يحتفظ بها، ويتطلبها إنشاء وتطوير مشاريعهم، ومن ناحية أخرى إدراك أفضل لبيئتهم لتحقيق أفضل. فمن خلال ذلك يعتبر التعلم عن طريق المرافقة حل أساسي لتطوير شخصية رجل الأعمال الذي يسعى لتحقيق الذات من خلال المشروع، ويشير أيضا إلى أن المقاول لديه أيضًا إمكانية التعلم من خلال الشبكة، وبالتالي فإن دمج تعلم المقاول داخل الشركة نفسها وشبكتها المباشرة تزيد من حجم التعلم وحتى الدافع، نظرًا الصلة الوثيقة بين "التعلم" و"التطبيق العملي".

2. **دور الدعم في تعزيز ريادة الأعمال:** يقدم تقرير ريادة الأعمال العالمي 2012 تقرير المرأة (GEM) تقريرًا عالميًا عن ريادة الأعمال في العالم بالشروط التالية[7]:

- تمكين المقارنة فيما يتعلق بمستوى وخصائص النشاط الريادي بين الاقتصادات المختلفة.
- تحديد مدى تأثير النشاط التجاري على النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الفردية.
- تحديد العوامل التي تعزز أو تعيق النشاط التجاري؛
- توجيه صياغة سياسات فعالة وموجهة لتحفيز روح المبادرة.

تم إيلاء اهتمام كبير للنساء لأن النشاط هو مصدر غير مستغل: "الموارد غير مستغلة بشكل كاف في هذه النظم الإيكولوجية مثل النساء: إذا شاركت النساء بنشاط كرائدات أعمال، فسوف تضيع نصف القدرة على خلق وظائف لسكان العالم" يقدم تقرير GEM (المراقبات العالميات) نظرة شاملة للنساء اللائي يديرون الشركات في جميع أنحاء العالم، ويوفر رؤية عالمية واسعة وأساسًا شاملاً للمديرين والأبحاث المتعلقة بصنع القرار السياسي وتصميم البرامج والمبادرات التي يمكنها تحسين الوعي بالمشاريع، لذلك يجلب هذا التقرير فهماً أفضل لريادة الأعمال لجمهور متنوع من الباحثين وواضعي السياسات والمربين والممارسين.

الهدف النهائي هو تعزيز بيئة تشجع النساء على رؤية ريادة الأعمال كخيار مهني قابل للحياة وتزويدهن بالأدوات اللازمة لإنشاء نوع وجودة الشركات التي يرغبون في بنائها، ولكن أيضًا لتوعية أوسع بين أولئك الذين دعم جهودهم. من بين الاستنتاجات الرئيسية لهذه الندوة التي تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا Middle East North Africa، والتي تواجه مشكلة الثقافة الاجتماعية، أهمية تطوير شبكات الدعم. ينبغي تشجيع النساء على إنشاء شبكات وإقامة روابط مع أشخاص يمكنهم تقديم المشورة والخدمات.

قام **مركز بابسون** للقيادة النسائية الريادية بتوثيق الكيفية التي تجلب بها الجهود المجتمعية مجموعة من رواد الأعمال المحتملين والنساء الذين بدوا الشركات لتبادل معارفهم وخبراتهم وإلهامهم، فمن خلال ذلك تعتبر المرافقة ضرورية لرجال الأعمال سواء الرجال أو النساء، لان أكبر اقتصاديات العالم تعطيه أهمية كبرى فعلى سبيل المثال إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية مثيرة للاهتمام بحيث تركز المبادرات على توفير برامج خاصة لتدريب صاحبات المشاريع. في الجامعات الأمريكية، زاد عدد دورات ريادة الأعمال والتخصصات والتركيز بشكل كبير في الأقسام وكليات إدارة الأعمال الجامعية والدراسات العليا. ومع ذلك، فإن عدد النساء الملتحقات بهذه الفصول يكون دائمًا أقل بكثير من عدد الرجال، سواء في المحاكم أو الأنشطة اللامنهجية (تقرير GEM). مما نتج عنه نجاح ملحوظ في مبادرات سيدات الأعمال في إدارة الأعمال الصغيرة، بالإضافة إلى الشركات الكبيرة مثل: Sam's Club Wall Mart وOffice Depot، إلخ. فعلى هذا الأساس تشهد المرافقة أهمية، لأنه إما بهذه الطريقة ضروري لتعزيز رواد الأعمال في العالم، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل خاص لأنه يساهم في تحقيق وتمكين سيدات الأعمال.

خاتمة

يعتبر دعم رواد الأعمال في الجزائر هام جدا نظرا لانتشار العمل في هذا العمل، وقد تم بذل الكثير من الجهود من قبل السلطات العامة التي طبقت تدابير وأجهزة لتشجيع الاستثمار ودعم إنشاء الأعمال التجارية وتهيئة الظروف المواتية لظهور المؤسسات الدائمة الشابة للتكيف مع بيئة اقتصادية تتطلب روح تنافسية عالية، فلذلك يجب أن يشجع نظام الدعم هذا روح ريادة الأعمال من خلال المرافقة المناسبة للمشاريع لإنشاء وإدامة المشروع، كما انتشرت وسائل الإعلام للمساعدة

في إنشاء وتعزيز روح المبادرة في السنوات الأخيرة، وتمت إعادة صياغة بعض الأجهزة مع مراعاة المبادئ التوجيهية الاقتصادية الجديدة. لكن هذا لا يزال غير كافٍ فهذا ما استخلصه أيضا(Salem Tigzirine)[8]، خلال يوم ريادة الأعمال المنُظم في مقر الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة كجزء من الأسبوع العالمي لريادة الأعمال. نظرا للعديد من النقائض اهمها لا توجد أنظمة دعم كافية لأنصار المشاريع المبتكرة الشباب من حيث التمويل مستشهداً بدعم الوكالة الوطنية لتوظيف الشباب (Ansej).

ومن ناحية أخرى، أثبتت فرص نجاح المشاريع الريادية بأنها "ضئيلة" إلى حد ما لأن الإجراءات المرافقة لصاحبات المشاريع على غرار الدعم والمراقبة والمرافقات المبتدئة لبدء التشغيل والملاحظات حتى لو تم بالفعل اتخاذها في هذا المجال تظل غير كافية نظرا لنقص الخبرة نظرا لما تعرفه معدلات التشغيل للإناث التي ظلت لفترات طويلة في قطاعات محددة كما تم ذكره سابقا.

على غرار ذلك، نجد بأن التعليم والتدريب ليسا فقط ناقلًا لتطور مستويات الكفاءة ولكن أيضًا معلمة مهمة قادرة على تغيير تصورات النساء أنفسهن لأن إدراكهن لذاتهن أمر أساسي لأن النساء في هذه المجتمعات يتعارضن مع اتجاه القيم والمواقف الثقافية ليصبحن رواد أعمال.

توصيات الدراسة: في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة ومناقشتنا ا لمختلف العوائق التي تواجهها المرأة الجزائرية في ريادة الاعمال وكذا أساليب دعمها، سنحاول فيما يلي تقديم بعض التوصيات التي من شانها المساهمة في دعم المرأة العاملة صاحبة المشاريع:

- تشجيع المرأة على الانخراط في سلك التدريب والتعليم المهني بهدف إعدادهن للمهن الحديثة بما يسهم في تعزيز مشاركتهن في التنمية الاقتصادية التي تشهدها البلاد؛
- تحسين ظروف عمل المرأة في مختلف القطاعات خاصة في مجال المقاولاتية، مع تطوير أنظمة التأمينات الاجتماعية والصحية وأنظمة التقاعد؛
- نظرا إلى أهمية وحداثة الموضوع في المجتمع الجزائري نقترح إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المستقبلية ذات عمق تحليلي حول تطوير عمل المرأة في قيادتها للمشاريع الحرة، كأن يتم عمل دراسات لمعرفة وجهة نظر أرباب العمل وأصحاب الشركات المشغلة وإدارات المراكز التجارية نحو ظاهرة التأنيث والتحديات المواجهة؛
- تقديم مشاريع تنموية للمرأة في المجتمع قادرة على الاستمرار والتطوير؛
- تشجيع المرأة على تحمل مسؤولياتها في المجتمع بما يدعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- تنمية مهارات المرأة على إدارة المشاريع والعمل الحر وإعطائها فرصة للنجاح وتوفير البيئة الملائمة لها وحمايتها في المراحل الأولى؛
- تقديم الخدمات التدريبية والاستشارية لدعم المهارات والإبداعات لدى النساء أصحاب المشاريع الصغيرة وتحسين كفاءة أداء العمل؛
- تقليل نسبة المخاطر التي قد تواجه المرأة في السوق الحرة،

- ترويج ثقافة الريادة والإبداع والابتكار لدى المرأة وإظهار القدرات الإبداعية الكامنة وترجمتها إلى مشاريع إنتاجية متميزة،
- دعم ومساندة المؤسسات الريادية متناهية الصغر على مواجهة صعوبـــــــــات التحول إلى مشاريع صغيرة أو متوسطة وتقليل تكاليف التأسيس.

الهوامش والمراجع

1. http://www.eldjazaircom.dz/ : La nouvelle force économique Entrepreneuriat féminin en Algérie, n° 73, Avril 2014, p8.
2. Entreprendre au féminin Des opportunités pour elles. Une clé pour la compétitivité et l'emploi, disponible sur le site **:** www.gouvernement.fr
3. TAHIR METAICHE Fatima, **Le profil de l'entrepreneuriat féminin en Algérie : une étude exploratoire**, 2013, p6.
4. Aicha DIF, **la diversité facteur d'émergence de la femme entrepreneure algérienne**, Journée AEI – AIREPMEK edge Business School, Marseille, Vendredi 23 Mai 2014.
5. مركز الحوار العربي، **القضية النسوية: أبعادها ومحاورها على صعيد الوطن والعالم**، النادي الثقافي، عمان، 2006.
6. Fatou SARR, **l'entrepreneuriat féminin au Sénégal: La transformation des rapports de pouvoirs**, éd: Le Harmattan Amazon, France, 1998, p03.
7. Kelley, Candida G. Brush, Patricia G. Greene and Yana Litovsky, **Women's Report**, Global Entrepreneurship Research Association,2012,p17.
8. www.lesoird'Algerie.com; **Actualités: Lancement de start-up en Algérie L'accompagnement reste encore insuffisant**, 24 novembre 2013.